

وبحسب الاتفاق، تتشكل لجنة عربية موسعة للإشراف على التنفيذ تضم 5-7 دول، في مقدمتها الأردن ومصر، وبخاصة ما يتعلق "بإعادة بناء الأجهزة الأمنية حتى تكون مفتوحة أمام جميع أبناء الشعب الفلسطيني"، وفق حوامة.

وأوضح أن "منظمة التحرير مسؤولة، إلى حين إجراء الانتخابات، عن إعادة الوحدة الوطنية بانتخابات جديدة وفق التمثيل النسبي الكامل".

وبين ضرورة "إعادة النظر في الخطة الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها لاستيعاب الأيدي العاملة بالمستوطنات، وتحقيق العدالة الاجتماعية لتوزيع أموال السلطة على الطبقات الشعبية التي تتحمل العبء الأكبر للصمود والثبات، بهدف طرد الاحتلال وتقرير المصير".

وطالب "بالاستناد إلى البرامج الأربعة التي جرى التوافق الفلسطيني حولها عند تنفيذ اتفاق المصالحة، وتتمثل في اتفاق القاهرة في آذار (مارس) 2005، وبرنامج الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) عام 2006، واتفاق مكة في شباط (أبريل) 2007، واتفاق القاهرة 2009، ومن ثم الاتفاق الأخير".

ودعا "للعودة إلى الآليات الجماعية وليس الحوارات الثنائية بين فتح وحماس التي تبلغ طريقاً مسدوداً"، لافتاً إلى "الدور الشعبي الفلسطيني الذي تعاضم في آذار (مارس) الماضي على وقع الثورات العربية للمطالبة بإنهاء الانقسام".

واعتبر أن "المظاهرات والاحتجاجات الواسعة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشتات، إضافة إلى مسيرات العودة التي انطلقت في ذكرى نكبة أيار (مايو) 1948 أنتجت هزة فعلية داخل أوساط السلطة في رام وغزة".

وشكلت "تداعيات الثورات العربية وانسداد الأفق السياسي وعدوانية الاحتلال وفشل كل أشكال المفاوضات العنيفة المدمرة، ضغطاً أدى لاستئناف الحوار في القاهرة ومن ثم التوقيع على اتفاق المصالحة".

ورأى أن "الوطن العربي يمرّ بمرحلة عربية جديدة، قد يطلق عليها مرحلة الاستقلال الثاني للتححرر من الاستبداد والفساد وتأكيد حق الشعوب بالديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وفق دساتير تقضي بالفصل بين السلطات وعدم تغولها على المجتمع ومقدراته والمساواة في المواطنة وإيجاد أنظمة انتخابية ديمقراطية".

وثيقة رقم 180 :

اقتراح الولايات المتحدة للجنة الرباعية حول الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل"¹⁸⁰

11 تموز/ يوليو 2011

فيما يلي النص الذي قدمته الولايات المتحدة ليصدر كبيان عن اللجنة الرباعية الدولية:

"اجتمعت اللجنة الرباعية في واشنطن العاصمة يوم 2011/7/11، وانضم إليها مبعوث الرباعية

توني بلير.

أعدت اللجنة الرباعية التأكيد على بيانها الصادر يوم 20/5/2011، وبما يشمل دعمها القوي لرؤية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني كما حددها الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

طلبت اللجنة الرباعية مرة أخرى وبإلحاح الطرفين التغلب على العقبات الحالية لاستئناف المفاوضات الثنائية دوفاً تأخير ومن دون شروط مسبقة.

أكدت اللجنة الرباعية أن الهدف النهائي للمفاوضات يتمثل في تحقيق سلام عادل ودائم ينهي الصراع ويحل كافة الادعاءات، بدولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، فلسطين قابلة للحياة وإسرائيل آمنة، السلام الدائم يعني دولتين لشعبين، إسرائيل كدولة يهودية ووطن للشعب اليهودي، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، وتتمتع كل دولة بحق تقرير المصير وبعترف متبادل وبالسلام.

شددت اللجنة الرباعية على أن تحقيق السلام الدائم الذي ينهي الصراع ويحل كافة الادعاءات مطلوب الآن وأكثر من أي وقت مضى، وفي نفس الوقت لا يمكن فرض السلام على الطرفين، ولا يمكن تحقيق حل الدولتين من خلال الأمم المتحدة أو احتلال دائم.

المحادثات المباشرة بين الطرفين ضرورية، وفي هذا السياق فإن اللجنة الرباعية تعيد تأكيد بياناتها السابقة التي تدعو جميع الفلسطينيين لإلزام أنفسهم بالاعتراف بإسرائيل، نبذ العنف، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، وأكدت إيمانها بأن على هؤلاء الذين يقومون على مظاهر السلطة من الشعب الفلسطيني، احترام هذا الالتزام وذلك لتحقيق التقدم في المفاوضات.

لا يتوقع من أي دولة أن تتفاوض مع منظمة إرهابية تتعهد بتدميرها، وفي نفس الوقت فإن الوضع الراهن لا يمكن استمراره، وعلى إسرائيل اتخاذ خطوات جريئة لدفع السلام الدائم. تؤمن اللجنة الرباعية بأن المفاوضات يجب أن تبدأ بموضوعين - الأرض والأمن.

المفاوضات يجب أن ينتج عنها دولتان على حدود فلسطينية دائمة مع الأردن وإسرائيل ومصر وحدود إسرائيلية دائمة مع فلسطين، الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تكون على أساس خطوط 1967، مع تبادل أراضٍ متفق عليه، وذلك حتى يؤسس لحدود آمنة ومعترف بها للدولتين.

الطرفان سوف يتفاوضان على حدود فلسطين وإسرائيل والتي ستكون مختلفة عن الحدود التي كانت قائمة في 4 حزيران 1967، وذلك لأخذ التغييرات التي حصلت خلال الـ 44 سنة الماضية، وبما يشمل الحقائق الديمغرافية الجديدة على الأرض، وحاجات الطرفين.

أما الأمن: فالمواد يجب أن تكون محددة بحيث تمنع العودة إلى الإرهاب، وتمنع تهريب الأسلحة، وتوفر أمناً فعالاً للحدود. انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل والمتدرج يجب أن يكون منسقاً مع تولى الأمن الفلسطيني مسؤولياته في دولة غير مسلحة وذات سيادة.

المدة الزمنية للمرحلة الانتقالية يجب أن يتم الاتفاق عليها، ويجب أن تمارس الترتيبات الأمنية الفاعلة بالمجمل، ويجب أن يكون لإسرائيل الحق بالدفاع عن نفسها بنفسها، ضد أي تهديد. كما يجب للشعب الفلسطيني أن يكون له الحق في حكم نفسه بنفسه، ويصل إلى أعلى إمكانياته في دولة متواصلة وذات سيادة.

التحرك الآن على أساس الأرض والأمن، ووفقاً للقاعدة المتبعة بأن لا شيء متفقاً عليه إلا عند الاتفاق على كل شيء، وهذا يؤسس لقاعدة حل قضايا اللاجئين والقدس وباقي قضايا الوضع النهائي بين الجانبين وذلك بهدف تحقيق أهداف المفاوضات. الاتفاقية حول كل القضايا ستنتهي الصراع وتحل كافة الادعاءات.

تطلب اللجنة الرباعية من الطرفين العودة للمفاوضات المباشرة بدءاً بفترة تحضيرية وذلك لتعزيز فرص النجاح. وسوف تستمر اللجنة الرباعية بتقديم المساعدة والدعم لهذا الجهد الذي لا يمكن التخلي عنه.

وثيقة رقم 181:

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول المجتمع الدولي والاعتراف بالدولة الفلسطينية¹⁸¹

12 تموز/ يوليو 2011

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً لها برئاسة الرئيس محمود عباس يوم 12-7-2011 في مدينة رام الله، وتوصلت إلى ما يلي:-

أولاً:- إن استمرار أعمال سلب الأراضي في القدس وأرجاء واسعة في الضفة الغربية بما فيها منطقة الأغوار، مع الإعلان عن عمليات بناء استيطانية جديدة وعلى نطاق واسع، إنما يؤكد على أن حكومة إسرائيل ماضية في تدمير كل فرص تحقيق انطلاقة جديدة للعملية السياسية، وإن خطتها الوحيدة تتمثل في العمل الحثيث على منع قيام دولة فلسطينية مستقلة.

إن القيادة الفلسطينية تحذر من أن هذه الجرائم والانتهاكات تدفع الأوضاع نحو الانغلاق التام لأية تسوية سياسية، وتحبط جميع المساعي الدولية التي عملت من أجل الحفاظ على إمكانية انطلاق هذه التسوية على أساس الشرعية الدولية.

وعلى ضوء عدم قدرة اللجنة الرباعية على التقدم في جهودها، فإن ذلك يوضح تماماً أن سياسة ننتياهو تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه النتيجة، وذلك بسبب إصراره مع حكومته اليمينية على رفض أسس التسوية العادلة وإعلانه المتكرر، وخاصة أمام الكونغرس الأميركي، على مواصلة نهج التوسع وتمزيق وحدة الضفة الغربية تحت غطاء ذريعة الأمن وسواها من الذرائع، ومعارضته الإقرار بحدود الرابع من حزيران عام 1967، وتصميمه على سياسة ضم القدس وعلى إنكار حقوق اللاجئين، وفوق ذلك كله فإن ننتياهو وحكومته يسعيان إلى تحويل مطامعه التوسعية ورغبته في تدمير مقومات قيام دولة مستقلة والتصميم على الاستيطان والتوسع إلى قاعدة يستسلم أمامها المجتمع الدولي والرباعية الدولية.

إن هذه السياسة التي تعلن عن مواصلة الاحتلال والاستيلاء على أرض الشعب الفلسطيني الوطنية، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية أساسية في استمرارها وتخريبها لجهود السلام، ومن المؤسف أن يقال على لسان أوساط أميركية إن الهوة واسعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مما